# مكانة الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر

# The standing of the Islamic financial industry in Algeria


| بلحية يمينة | موفق سهام | حماش نادية |
|---|---|---|
| جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر | جامعة بسكرة | جامعة باتنة |
| belhia_yamina@hotmail.com | mouffok.sihem@yahoo.com | hamachenada61@gmail.com |



Published:30/12/2018 Accepted:30/11/2018 Received: 30/10/2018



**ملخص:**

تشهد الصناعة المالية الإسلامية مرحلة مهمة من مراحل نموها وتطورها، وانتشارها المتزايد في البلد ان الإسلامية وغيرها، فقد بلغ حجمها 1800 مليار دولار نهاية سنة 2013، ومن المتوقع أن تصل إلى 2000 مليار دولار في بداية 2015، إن هذا التطور يستدعي رؤية جادة للتفاعل إيجابيا مع هذه المستجدات من خلال تطوير صناعة الخدمات المصرفية والمالية والفروع الأخرى بالاقتصاد الوطني الجزائري وعلى هذا الأساس قمنا في بحثنا هذا، إعطاء نظرة حول التحديات التي تواجه المالية الإسلامية بالجزائر وسبل تطويرها وتشجيعها.



**كلمات مفتاحية:** الصناعة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، المنتجات المالية الاسلامية.

**تصنيف JEL:** F14, F36, G17.



**Abstract:**

The Islamic financial industry is witnessing an important stage of its growth and development, and its increasing spread in Islamic and other countries. It reached $ 1800 billion at the end of 2013 and is expected to reach $ 2000 billion by the beginning of 2015. The development of the banking, financial and other branches of the Algerian national economy. On this basis, we discussed the challenges facing Islamic finance in Algeria and how to develop and encourage them.



**Keywords** : Islamic Financial Industry , Islamic Economics , Islamic financial product

**JEL Classification**: F14, F36, G17.



*** مرسل المقال:** بلحية يمينة

**تمهيد:**

اتجهت الجزائر كغيرها من الدول للتعامل بالخدمات المالية الإسلامية بما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي، فتأسست بها أول مؤسسة مالية متوافقة مع الشريعة، وهي بنك البركة، أواخر سنة 1990 بعد صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات خاصة ومختلطة، وبعدها بفترة تجاوز العشر سنوات دخل السوق المصرفية ثاني مؤسسة مالية إسلامية، والمتمثلة في بنك السلام، بالإضافة إلى اعتماد شرك سلامة للتأمينات والتي تعتبر الشركة الوحيدة بالجزائر التي تتعامل بالتأمين التكافلي، ومن هذا المنطلق سوف نبرز وضعية الجزائر في المالية الإسلامية، بالتعرض إلى المؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة بها، ومقارنتها بالتجربة الماليزية التي تعتبر تجربة رائدة من أجل تحديد مكمن الضعف التي تعرفها المالية الإسلامية بالجزائر، وما يلي متطلبات تطويرها.

**أولا: تجربة الجزائرية في المالية الإسلامية**

**2. تجربة بنك البركةالجزائري:**

يعتبر بنك البركة الجزائري إحدى الوحدات التابعة للمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين.

تأسس البنك في 1990/12/06 وفتح أبوابه رسميا في 1991/05/20، وهو عبارة عن شركة مختلطة جزائرية وسعودية يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والجانب السعودي بنك البركة الدولي، وبلغت حصة كل طرف من رأس المال بـ 51 % و49% على التوالي[1].

**2.1 أهداف بنك البركة**

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات البنكية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي[2]:

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما بتوافق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية الإسلامية.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب البنكي غير ربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما تلك البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات البنكية التقليدية.

**2.1 مكانة البنك في السوق الجزائرية**

استطاع بنك البركة الجزائر أن يحتل مكانة هامة في السوق البنكي الجزائري، حيث حقق نتائج مالية متميزة خلال سنوات الأخيرة، فارتفعت أرباحه سنة 2008 بنسبة قدرت بـ 102 % مقارنة بسنة 2007،[3]والجدول الموالي يوضح تحسن الأداء المالي للبنك:

**الجدول رقم (1):** تطور المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائر خلال فترة 2006-2008

الوحدة: مليار دج

| المؤشرات المالية | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|
| مجموع الميزانية | 45,970 | 56,246 | 72,254 |
| نسبة النمو | - | %22 | %28 |
| إجمالي المبالغ | 36,532 | 44,576 | 55,181 |
| نسبة النمو | - | %22 | %24 |
| حجم التمويل | 29,717 | 36,698 | 51,610 |
| نسبة النمو | - | %24 | %37 |
| حقوق الملكية | 4,861 | 6,024 | 9,090 |
| نسبة النمو | - | %24 | %51 |
| صافي الربح | 1,032 | 1,321 | 2,673 |
| نسبة النمو | - | %28 | %102 |
| العائد على متوسط حقوق المساهمين | %24,67 | %24,27 | %35,37 |
| العائد على متوسط الأصول | %2,24 | %2,58 | %4,16 |

**المصدر:** عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوات العالمية الدولية حول المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، أيام 18/19/20 أفريل 2010، ص.10.

كما واصل البنك تحقيق نتائجه الجيدة خلال سنة 2009 فلبغ صافي الربح 2.854 مليار دينار جزائري، بنسبة نمو قدرت بـ 7% مقارنة بسنة 2008، ليحصل البنك سنة 2009 على جائزة أفضل بنك إسلامي في العالم رفقة فرع البركة بالأردن وتركيا ضمن سياق الجوائز التي تمنحها مجلة[4] Global Finance سنة 2010 ، نجح البنط في تحقيق زيادة مهمة في صافي خله وقدرت بـ 14% مقارنة بسنة 2009 لتصل إلى 3,243 مليار دينار جزائري، ونمت موجوداته بنسبة 18% لتبلغ 1,6 مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2011 بلغت أرباح البنك 3,778 مليار دينار جزائري محققا نسبة نمو بلغت 17% وفيما يلي جدول لأهم المؤشرات المالية للبنك سنة 2010 و2011.

**الجدول رقم (2):** أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري لسنتي 2010-2011

الوحدة: مليار دينار

| المؤشرات المالية | 2011 | 2010 | الفريق بالقيمة | الفرق بالنسبة |
|---|---|---|---|---|
| مجموع الميزانية | 132,984 | 120,509 | 12,475 | 10% |
| الأموال الخاصة | 20,550 | 18,843 | 1,707 | 9% |
| الودائع | 103,285 | 89,893 | 13,302 | 15% |
| التمويل | 58,584 | 55,689 | 2,895 | 2% |
| الناتج الوطني الخام | 7,804 | 7,241 | 563 | 8% |
| بنود خارج الميزانية | 49,468 | 42,798 | 6,670 | 16% |
| النتيجة الخام | 5,141 | 4,499 | 642 | 14% |
| النتيجة الصافية | 3,778 | 3,243 | 535 | 17% |

**Source :** Banque Al Baraka d'Algérie, rapport annuel 2011, P.8.

والشكل الموالي يوضح أكثر تطور المؤشرات المالية للبنك.

**الشكل رقم (1):** تطور مؤشرات المالية للبنك خلال سنتي 2010-2011

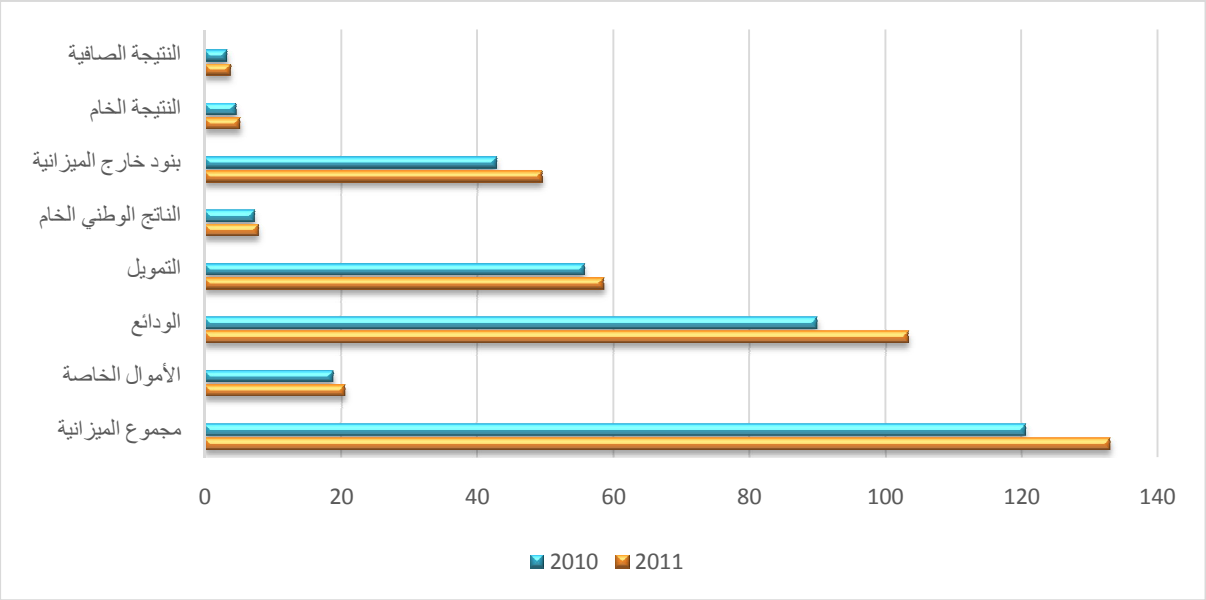


**Source :** Idem.

واصل البنك تحقيق نتائجه الجيدة سنة 2012، فارتفع صافي دخله حوالي 11% ليبلغ 4,19 مليار دينار جزائري، وتمت موجوداته بنسبة 13,40% لتصل 150,8 مليار دينار جزائري، ومحفظة الاستثمار والتمويل بـ3% لتصل 58,56 مليار دينار جزائري، كما حصل البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر سنة 2013، ضمن سياق الجوائز السنوية التي تمنحها مجلة Global Finance المتخصصة في مجال البنوك ومؤسسات التمويل العالمية.

### 3. شركة السلامة لتأمينات الجزائر

عرف التأمين التكافلي تورا هاما خاصة هلال السنوات الأخيرة، ما جعله بديلا ومنافسا قويا للتأمين التقليدي، بلغ حجمه 13,7 مليار دولار حول العالم وعدد مؤسساته 200 مؤسسة حتى 2013 تحد ضمن دول مجلس التعاون الخليجي أكبر عدد منها فبلغت 77 مؤسسة، وتحتضن سوق التأمين الجزائرية، شركة تأمين التكافلي واحدة ممثلة في شركة سلامة للتأمينات الجزائر[5].

#### 1.3. تعريف الشركة

أنشأت الشركة سنة 2006، حيث تم اعتمادها في 2006/07/02 بعد استحواذها على شركة "البركة والأمان" التي تأسست في 2000 أو أصبحت تحمل اسم "سلامة التأمينات الجزائر"، وتعتبر الشركة إحدى الفروع التابعة الشركة السلامة، وتبقى سلامة للتأمينات الشركة الوحيدة التي تقدم خدمات التأمين التكافلي في الجزائر من خلال شبكة تجارية قوية تتوفر على 150 نقطة بيع مؤطرة من طرف خمسة مديريات جهوية.

#### 2.3. مميزاتها التنافسية[6]:

- شركة التأمين التكافلي الوحيدة العاملة في السوق الجزائري.
- شركة التأمين الوحيدة التي لديها هيئة رقابة الشرعية.
- مخفضة متنوعة ومتوازنة بين 76% بتأمين الخواص و24% لتأمينات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعويض السريع للمؤمنين على السيارات في مركز الخدمات والدفع.

- القدرة على التجديد من خلال خلق منتجات جديدة حسب تطلعات الزبائن منها:
- المساعدة الخاصة بالسيارات.
- تأمين الحماية القضائية ومنتجات أخرى قيد الدراسة.

### 3.3. منتجات التكافل للشركة وفوائدها

#### 1.2.3. منتجات الشركة

ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد للاستفادة بتراكم رأس المال أو المعاش التقاعدي في حالة وقوع أحداث أمنية قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم، وتطلق شركة السلامة الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية وتمثل في:

- التأمين التكافلي وتراكم راس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد.
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي المؤمن عليه، يسمح بالدفع الفوري لمبلغ مقطوع المستفيدين المعنيين (الأزواج، الأنباء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة وهذه سياسة جديدة مخصصة لأرباب الأسر.
- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير مسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

#### 2.3.3. فوائد منتجات الشركة:

هي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز عن طريق تخصيص مبلغ مقطوع محدد سلفا للمستفيدين. فرصة للحصول على رأس المال الثابت في وقت مبكر، تحسين الوضع العائلي وتقديم ضمانات لاختيار العديد من الاحتياطات الخاصة تناسب ضمان الحماية.

**الجدول رقم (3):** نمو رقم أعمال شركة سلامة الجزائر فترة 2005-2011

| الأخطار المؤمنة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المركبات (السيارات) | 472 | 719 | 900 | 1346 | 1826 | 1867 | 1970 |
| الأخطار البسيطة | 56 | 75 | 150 | 184 | 194 | 185 | 386 |
| أخطار المؤسسات | 92 | 159 | 214 | 162 | 307 | 353 | 486 |
| أخطار النقل | 32 | 75 | 161 | 91 | 96 | 41 | 158 |
| تأمينات الأشخاص | 2 | 28 | 79 | 92 | 123 | 213 | 267 |
| المجموع | 654 | 1054 | 1500 | 1876 | 2548 | 2659 | 3267 |

**المصدر:** سعود وليد، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

حققت شركة السلامة نمو في أعمالها وربحيتها خلال سنة 2009 بنسبة قدرت بـ34% متجاوزة بذلك المعدل الوطني لنمو قطاع التأمينات في الجزائر والجزائر والبالغ 26%[7]، حيث سجلت رقم أعمال تجاوز 2,5 مليار دج، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، والأمر الذي ساهم في تحقيق هذه النتائج الإيجابية هو توفر الشركة على شبكة زبائن فاقت 317.000 زبون من أفراد، شركات مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومجموعات صناعية، كما تمتلك شركة السلامة حصة قدرت بـ3% من سوق الإجمالي للتأمينات الجزائرية، وعرفت هذه النسبة تطورا خلال السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يوضح هذا التطور خلال فترة (2007-2011).

**الجدول رقم (4):** تطور حصة سلامة في سوق التأمين الجزائري خلال فترة (2007-2011)

الوحدة: مليار دج

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي السوق | 53.1 | 67.6 | 78.4 | 81.3 | 87.3 |
| شركة سلامة | 1.42 | 1.9 | 2.5 | 2.6 | 2.796 |
| حصة سلامة من السوق | % 2.6 | % 2.8 | % 3.2 | % 3.2 | % 3.2 |

**المصدر:** هبور أمال، التأمين: دراسة مقارنة ما بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013، ص.187.

**ثانيا: مقارنة بين الجزائر و ماليزيا في مجال المالية الإسلامية**

تم أخذ ماليزيا كدولة مقارنة لنجاح التجربة بكل المقاييس، فهي مصنفة ثالثة عالميا من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة والأولى في سوق التكافل العالمي والأولى كذلك من حيث إصدار الصكوك.

**1. على مستوى التشريعات القانونية**

**1.1. دولة ماليزيا**

تعد ماليزيا من الدول التي تتميز بوجود نظام مزدوج القوانين، فإلى جانب القوانين التي تنظم المالية التقليدية، أصدرت ماليزيا تشريعات تنظم العمل المالي الإسلامي، كما تتمتع ماليزيا بسمعة طيبة في كونها توفر منظومة تشريعية عالية الكفاءة التمويل الإسلامي.

قام رئيس وزراء ماليزيا بعد مساعي من بعض المؤسسات والشخصيات الماليزية بتشكيل لجنة التوجيه القومي لتشكيل البنك الإسلامي، وقد قدمت اللجنة تقريرها بتاريخ 1982/07/01 متضمنا عدة توصيات، من بينها ضرورة إنشاء بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك ضرورة إصدار قانون للبنوك الإسلامية لتنظيم الترخيص لها والإشراف عليها، خاصة من طرف البنك المركزي، ووجوب تشكيل مجلس رقابة شرعية الإشراف على مطابقة البنك الإسلامي في عملياته للشريعة الإسلامية.

خول البنك المركزي بأن يعد بحثا سياسيا عن جدوى إقامة بنك إسلامي في ماليزيا، وقد كانت توصياته إيجابية بهذا الشأن، وأن إنشاء بنك إسلامي يعتبر مقترحا قابلا للتطبيق بعد موافقة الحكومة على تقرير اللجنة السابق، أصدر البرلمان ومجلس الشيوخ قانون البنوك الإسلامية رقم 276 نهاية سنة 1982، ونشر الجريدة الرسمية للدولة في 1983/04/07، وقد تضمن القانون المذكور تنظيما لعملية التصريح والإشراف على البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي بصورة متشابهة لما يتم مع البنوك الأخرى مع بعض التعديلات التي تقتاضيها طبيعة نشاط البنك الإسلامي[8].

في عام 1984 قامت الحكومة الماليزية بسن قانون التكفل، وقامت كذلك بسن تشريع جديد الذي سيحسن قدرة البنك المركزي الماليزي على تنظيم ورقابة التمويل الإسلامي، وفي أواخر سنة 2012 قامت ماليزيا بسن تشريع جديد خاص بقطاع التمويل الإسلامي ومنتجات، التكافل بهدف تحقيق المزيد من الوضوح في المعاملة القانونية والتنظيمية المتعلقة بهذا القطاع، حيث صدر هذا القانون الشامل والجديد سنة 2013 ودخل حيز التنفيذي في شهر ماي من نفس السنة[9].

**2.1. دولة الجزائر**

تصنف الجزائر ضمن الدول التي يخضع العمال المالي الإسلامي فيها إلى نفس القوانين التي تنظم العمل المالي التقليدي، حيث لم يشير قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1990/09/14 ولا أي تعليمة صادرة عن البنك المركزي الجزائري

صراحة إلى البنوك الإسلامية، إذ لم يحدد المعالم الأساسية لتأسيس البنوك الإسلامية بالبلد. أما مؤسسة التأمين التكافلي "سلامة" فهي تخضع لقانون التأمينات 07/95 الصادر في 1995/01/25، الذي سمح بدخول مؤسسات تأمينية خاصة سواء برؤوس أموال أجنبية أو وطنية، هذا القانون لا يشير صراحة لتقديم خدمات ومنتجات التأمين التكافلي ماي شكل تحدي للشركة.

من خلال هذه المقارنة يتضح أن الجزائر تعاني من فراغ في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المالي الإسلامي، فبالرغم من تبنها للمالية الإسلامية لأكثر من ملائمة (من خلال تأسيس بنك البركة) لم يطرأ أي تغيير على المنظومة التشريعية فيما يتعلق بالمالية الإسلامية.

وفي المقابل نجد أن ماليزيا قد أصدرت القانون الذي ينظم عمل البنوك الإسلامية نهاية سنة 1982 أي قبل تأسيس أول بنك إسلامي بها سنة 1983 الأمر الذي سهل من عملة وساهم في نجاحه، وبعدها بسنة أي سنة 1984 ثم سن قانون التأمين التكافلي الذي سمح بإنشاء أول مؤسسة تكافلية، فتوفر بيئة قانونية وتشريعية للأم العمل المالي الإسلامي، أسهم في نجاح التجربة الماليزية في هذا المجل.

**2. على مستوى حجم الصناعة وعدد مؤسسات المالية الإسلامية**

**1.2. دولة ماليزيا**

يشكل التمويل الإسلامي 22% من إجمالي التمويل بماليزيا، محتلة بهذا المرتبة الثالثة عالما من حيث حجم أصول المتوافقة مع الشريعة بنسبة بلغت 12,3% بلغ حجم أصول البنوك الإسلامية بماليزيا حتى منتصف مارس 2013 نحو 145 مليار دولار، كما بلغ حجم سوق الصكوك الإسلامية حتى منتصف سنة 2013 في حدود 18 مليار دولار.

أما فيما يخص المؤسسات المالية الإسلامية فتحتضن ماليزيا 16 بنك إسلاميا، والجدول الموالي يوضح اسماء هذه البنوك.

**الجدول رقم (5):** قائمة لأسماء البنوك الإسلامية بماليزيا

| الرقم | البنك |
|---|---|
| **01** | Affin Islamic Bank Berhad |
| **02** | Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad |
| **03** | Alliance Islamic Bank Berhad |
| **04** | AmIslamic Bank Berhad |
| **05** | Asian Finance Bank Berhad |
| **06** | Bank Islam Malaysia Berhad |
| **07** | Bank Muamalat Malaysia Berhad |
| **08** | CIMB Islamic Bank Berhad |
| **09** | Hong Leong Islamic Bank Berhad |
| **10** | HSBC Amanah Malaysia Berhad |
| **11** | Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad |
| **12** | Maybank Islamic Berhad |
| **13** | OCBC Al-Amin Bank Berhad |
| **14** | Public Islamic Bank Berhad |
| **15** | RHB Islamic Bank Berhad |
| **16** | Standard Chartered SaadiqBerhad |

**Source:** List of Banking institutions, Mothly Statistical Bulletin, Oct2013, Central Bank of Malisya.

كما تحتضن ماليزيا 11 مؤسسة تكافل والجدول الموالي يوضح اسماؤها وتواريخ تأسيسها:

**الجدول رقم (6):** أسماء شركات التكافل بماليزيا وتاريخ نشأتها

| رقم | الشركة | تاريخ تأسيسها |
|---|---|---|
| 01 | Syarikat Takaful Malaysia Sdn. Berhad | 1984 |
| 02 | Takaful IkhlasSdn. Berhad | 2003 |
| 03 | CIMB Aviva Takaful Berhad | 2005 |
| 04 | Prudential BSN Takaful Berhad | 2006 |
| 05 | HSBC Amanah Takaful Berhad | 2006 |
| 06 | Hong Leong MSIG Takaful Berhad | 2006 |
| 07 | MAA Takaful Berhad | 2006 |
| 08 | Etiqa Takaful Berhad | 2007 |
| 09 | Great Eastern Takaful Sdn Bhd | 2010 |
| 10 | AIA AFG Takaful Bhd | 2011 |
| 11 | ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad | 2011 |

**المصدر:** أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية الاقتصاد والتمويل، الرياض، يومي 7/8 ديسمبر 2011، ص.ص.301-302.

تحتضن ماليزيا أيضا 4 شركات لإعادة التكافل هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول رقم (7):** شركات إعادة التكافل بماليزيا

| الرقم | الشركة | تاريخ تأسيسها |
|---|---|---|
| 01 | MunchenerMeckerSicherungs | 2007 |
| 02 | ACR Retakaful SEA | 2008 |
| 03 | MNRB Retakaful License | 2008 |
| 04 | SxissRetakaful | 2009 |

**المصدر:** محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، صناعة التكافل الماليزية: عوامل نجاح ومكامن التطوير، مجلة الإسلام في آسيا، مجلد العاشر، العدد 1، جوان 2013، ص.6.

وهكذا تحتل ماليزيا المرتبة الثانية عالمية في مجال التمويل الإسلامي والثالث مرة على التوالي وهذا حسب مؤشر التمويل الإسلامي لكل بلد (IFCI).

تم إطلاق هذا المؤشر لأول مرة في سنة 2011 من خلال التقرير المالي للتمويل الإسلامي الذي يعده مجموعة من الخبرات، ويهدف إلى تتبع نمو صناعة المالية الإسلامية، يستند هذا المؤشر على منهجية التي وضعيتها شركة edbiz للاستشارات والتي تقضي بتحليل مجموعة من المتغيرات هذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (8):** متغيرات مؤشر التمويل الإسلامي لكل بلد

| المتغير | وصفه |
|---|---|
| عدد المسلمين | وهو يمخل العدد الحقيقي للمسلمين بالبلد |
| عدد المؤسسات الخاصة بالتمويل الإسلامي | يمثل عدد كل من المؤسسات البنكية وغير بنكية التي تنشط في مجال التمويل الإسلامي للبلد |
| عدد البنوك الإسلامية | يمثل عدد البنوك الإسلامية وكذلك النوافذ التابعة للبنوك التقليدية، سواء كانت محلية أو أجنبية |
| حجم أصول المالية إسلامية | يمثل كل أصول المتعلقة بهذه الصناعة في البلد |
| حجم الصكوك | يمثل حجم الصكوك المستحقة في البلد |
| البنية التحتية التنظيمية والقانونية | يتمثل في توفير بنية تنظيمية وقانونية تسهل من عمل صناعة مالية إسلامية في البلد وذلك على مستوى (البنوك الإسلامية، أسواق رأس المال التكافل). |
| النظام المركزي للرقابة الشرعية | يمثل وجود هيئة تراقب كل عمليات التمويل الإسلامي ومدى توافقها مع الشريعة |
| الثقافة والعليم | يمثل وجود هيئة تعليمية وثقافية |

**Source :** Global islamic Finance Report (GHR) 2013, Uslamic Finance Contry, P.39.

حيث أعطى لكل متغير وزن خاص به وتختلف هذه الأوزان من سنة إلى أخرى، وأوزان المتغيرات لسنة 2013 يوضحها الجدول الموالي.

**الجدول رقم (9):** الأوزان النسبية المتغيرات

| المتغيرات | الأوزان النسبية لسنة 2013 |
|---|---|
| عدد البنوك الإسلامية | 21,8% |
| النظام المركزي للرقابة الشرعية | 19,7% |
| عدد المؤسسات الخاصة بالتمويل الإسلامي | 20,3% |
| حجم أصول المالية الإسلامية | 13,9% |
| حجم الصكوك | 6,6% |
| عدد المسلمين | 7,2% |
| الثقافة والتعليم | 5,7% |

**Source :** Idem.

خلال سنة 2010 أجريت دراسة لمؤشر التمويل الإسلامي لـ 43 بلد، ثم تمت مقارنة لترتيب هذه البلدان خلال سنوات 2011-2012-2013.

**الشكل رقم (2):** مؤشر التمويل الإسلامي لـ43 بلد لسنة

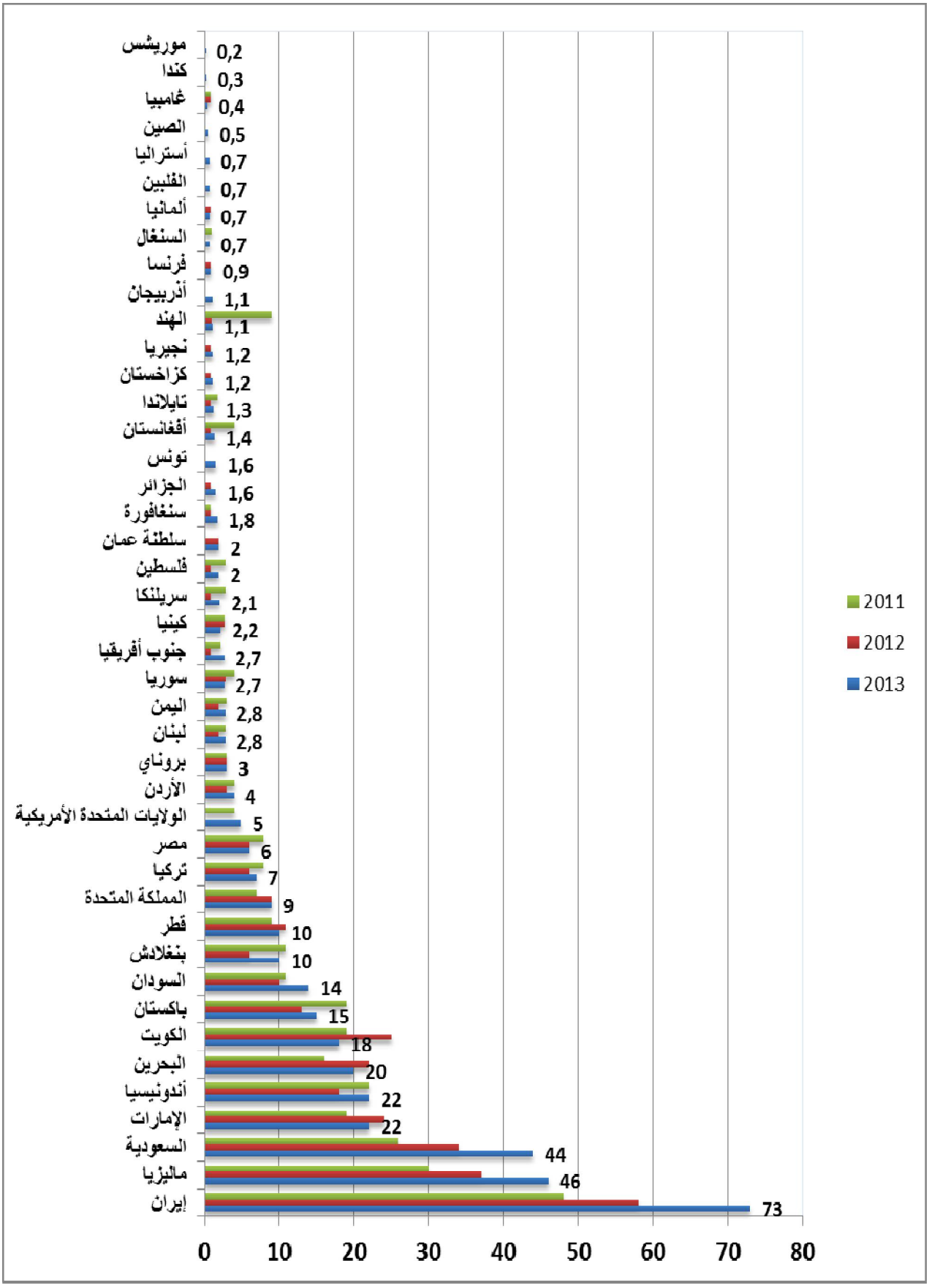


**Source :** Global Islamic Finance Report (GRH) 2013, op.cit, P.41.

**2.2. دولة الجزائر**

بالرغم من النتائج المالية الجيدة التي حققه بنك البركة الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة ونسبة النمو المعتبرة التي يعرفها سوق التأمين التكافلي والتي قرت بـ 25%، إلا أنه يبقى حجم التمويل الإسلامي بالجزائر نسبة لا تتجاوز 3% من النظام المالي ككل، وبلغت نسبة نمو نشاط البنوك المتوافقة مع الشريعة في البلد 15%، مشكلة حصة قدرت بـ 16% من جمالي حصة البنوك الخاصة العاملة بالجزائر.

أما عن عدد المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر فهي ممثلة ببنكين وهما بنك البركة وبنك السلام، ومؤسسة تكافل واحد وهي شركة سلامة للتأمين كما احتلت الجزائر المرتبة 27 عالميا خلال سنة 2013، حسب مؤشر.(IFCI)

من خلال المقارنة بين البلدين على المستوى الثاني والخاص بحجم التمويل الإسلامي وعدد المؤسسات المالية الممثلة له يتبين أن الجزائر لا زالت ضعيفة في مجال التمويل الإسلامي، على العكس من ماليزيا التي تعتبر الرائدة في هذا المجال وتسعى لأن تكون عاصمة عالمية للتمويل الإسلامي.

**ثالثا: المالية الاسلامية بالجزائر: تحديات ومتطلبات**

**1. معوقاتوتحدياتالماليةالاسلاميةبالجزائر**

يشهد التمويل الإسلامي بالجزائر على غرار بقية دول العالم مجموعة من المعوقات والتي يمكن أن نجملها في مجموعتين أساسيتين:

**1.1. المعوقات القانونية**

**القانون البنكي:** إن قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المعدل والمتمم وكذا الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 لم يتكفل كلاهما بخصوصيات التمويل الإسلامي، إذ لا نجد في القوانين المنظمة للعمل البنكي في الجزائر ما يشير صراحة إلى البنوك الإسلامية أو إلى المعالم الأساسية لإنشاء وتنظيم هذه البنوك إذ تطبق عليها نفس الشروط الترخيص التأسيس المطبقة على البنوك التقليدية[10]

**القانون التجاري:** عدم التكفل القانوني بالمنتجات البنكية الإسلامية، كأوراق الاستثمار الإسلامية (الصكوك الإسلامية).

**القانون الضريبي:** عدم مراعاة خصوصيات المنتجات المصرفية الإسلامية، كالمرابحة التي تقتضي التملك المسبق مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي.

**2.1. المعوقات التنظيمية**

**الأنظمة المتعلقة بالقواعد الاحترازية:** عدم مراعاة طبيعية الودائع في البنوك الإسلامية وخاصة شروط الحد الأدنى لكفاية رأس المال المتعلقة بالالتزامات المقابلة للودائع الاستثمارية.

**النظام المحاسبي:** النظام المحاسبي الموحد لا يسمح بالتقييد المحاسبي لعمليات البيع والشراء كالمرابحة السلم، الاستصناع وكذا مختلف عقود المشاركات.

**النظام النقدي:** الإجراءات المتعلقة بتنظيم السوق النقدية وأدوات السياسة النقدية وكذا نظام الاحتياطي القانوني لا تراعي تلك الخصوصيات.

**نظام التسعير:** عدم مراعاة هوامش الربح المتغيرة بالنسبة للودائع الاستثمارية والتمويلات عن طريق المشاركات وكذا هوامش الربح التجارية على المرابحات، بيوع الأجل، السلم، الاستصناع.

### 2. متطلبات تطوير المالية الاسلامية بالجزائر[11]

#### 1.2. تقنين العمل المالي الاسلامي

إذن سن قانون تكافل وقانون بنكي خاص يتناول كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وشركات التكافل من أحكام إنشائها والرقابة عليها، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك مجموعة من الآليات أهمها:

- إدراج ملف لعمل المالي الإسلامي ضمن ملفات إصلاح المنظومة البنكية والمالية، وإعطائه المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين، اقتصاديين، قانونيين ومصرفيين وتكليفها بإعداد قانون للبنوك الإسلامية وقانون لشركات التكافل.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها السبق في هذا المجال، وبخاصة الدول التي عرف نظامها المالي تشريعات وقوانين متعلقة بتنظيم العمل التكافلي والمصرفي الإسلامي.
- قيام تعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والهيئات المعنية مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية ثم البرلمان والحكومة للمصادقة على هذا التقنين.

#### 2.2. تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر

إن إعداد قانون لتنظيم البنوك الإسلامية في الجزائر، سيتيح فرصة تأسيس المزيد من البنوك الإسلامية لأنه سحل الكثير من المشاكل المتعلقة للمعايير الرقابية، الإشرافية والمحاسبية، والتعامل مع مختلف المؤسسات البنكية الجزائرية ومن ثم يمكن لبنك الجزائر في ظل قانون ينظم متطلبات الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية أن يتعامل معها بوضوح وبإيجابية وفقط نمط رقابي يراعي خصوصيتها، وذلك على النحو التالي:

- إنشاء إدارة خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لدى بنك الجزائر للإشراف والرقابة والتوجيه.
- اعتماد البنوك الإسلامية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، وتسهيل فتح نوافذ وفروع إسلامية لدى البنوك التقليدية.
- تكوين هيئة رقابية شرعية علما ببنك الجزائر.
- قيام بنك الجزائر بدور الملجأ الأخير لإعادة التمويل بالنسبة للبنوك الإسلامية في حال تعرضها لأزمات السيولة المفاجئة، من خلال صيغة القروض الحسنة أو كحساب استثماري لفترة محددة.
- بيع وشراء الأوراق المالية من البنوك الإسلامية، من خلال السماح لها بإصدار صكوك إسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع إنتاج الطاقة وتحلية مياه البحر.
- إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة بالبحرين التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة من جهة أخرى.
- تبني معيار كفاية راس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا الذي يضع قواعد الحيطة والحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

#### 3.2. تأهيل الموارد البشرية

لا شك أن زيادة يحدد المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر يعني الحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية، مما يساهم في الارتقاء بهذه المؤسسات ومعالجة الاختلالات التي تأثر على سمعتها، الأمر الذي يتطلب ما يلي:

- قيام بنك الجزائر بإنشاء معهد تدريب بنكي، من أجل تأهيل العاملين لديه واستيعاب آليات الرقابة على البنوك الإسلامية.
- إنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم البنكية والتكافلية الإسلامية بشكل يستجيب لاحتياجات سوق الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر.
- تنظيم الدورات المتخصصة مع الهيئات الدولية مثل: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي التابع للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

**الخاتمة:**

يعد ظهور الصناعة المالية الاسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية و الاسلامية بل والعالمية في الربع القرن الأخير و ذلك للفرق الجوهري في الأساس الذي تستند عليه كل من البنوك الاسلامية و التقليدية، فعلى الرغم من الفترة القصيرة للتطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث من خلال المؤسسات المالية الإسلامية التي كانت من نتائجها بلوغ عددها أكثر من 284 مؤسسة منتشرة في أكثر من 50 دولة، بالإضافة إلى نشاط حركة التعامل بالأدوات الاستثمارية الإسلامية في الأسواق المالية للدولة الإسلامية ، وحتى الأسواق و البورصات العالمية.

وأضحت اليوم واحدة من الظواهر المالية التي تشهد نقاشا فكريا وماليا متعمقا عمق المبادئ القواعد الشرعية التي استمدت منها الياتها في استقطاب الأموال وتوظيفها واستثمارها، وبالرغم من انتشارها الواسع لا تزال الجزائر بعد 25 سنة من قبولها نشاط البنوك الإسلامية في بيئتها المصرفية، لا تعرف أي انفتاح يواكب تطورات الصناعة المالية الإسلامية.

**توصيات:**

- ✓ ضرورة استفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كتجربة الماليزية، التي وفرت كل شروط النجاح خاصة الإطار القانوني، وتكون الاستفادة من خلال الشراكة مع ماليزيا، وفتح المجال امام بنوكها الاسلامية لتنشط في الجزائر
- ✓ ضرورة فتح تخصصات تعني بالمعاملات المالية الاسلامية في جامعتنا، فمن غير المعقول وجودها في الجامعات دول غير إسلامية مثل بريطانيا وفرنسا، وعدم انتشارها عندنا.
- ✓ يجب على المؤسسات المالية الاسلامية اختيار الكفاءات البشرية التي تجمع بين التفقه في المعاملات المالية الاسلامية والكفاءة المهنية.
- ✓ ضرورة ابتكار منتجات مالية إسلامية تتماشى مع النمو غير مسبوق الذي تشهده المالية الاسلامية، بتفعيل دور الهندسة المالية الاسلامية، وعدم الاكتفاء بتكيف المنتجات المالية التقليدية شرعا.

## قائمة المراجع

[1]الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص.203.

[2]حمزة شعيب، درحمون هلال، الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص.ص.14-15.

[3]عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية ندوة دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، من 18-20 أفريل 2010، ص.10.

[4]Banque Al Baraka d'Algérie, rapport annuel, 2009, P.5.

[5]سعود وليد، التأمين التكافلي الآلية والتطبيق تجربة السلامة للتأمينات الجزائر، يوم دراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، ديسمبر 2010، ص.ص.3-4.

[6]سعود وليد، تجربة سلامة التأمينات الجزائر في تسويق التكافلي في السوق الجزائري، الندوة الدولية حول مؤسسات التأمين التكافلي والتامين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 25-26 أفريل 2011، ص.11.

[7]عبد الحليم غربي، تقيم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق، ص.24.

[8]ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.ص : 145

[9]Glohal Islamic, Finance reporte (GIFR) 2013, Islamic Finance Index 2013, Cuntry, P.40.

[10]ساعد ابتسام، المتطلبات القانوني للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، دراس تحليلية مقارنة لبعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المعرفية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص.14.

[11]عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص.ص.28-32.